الجاذبية الضريبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي

أ.د قدي عبد المجيد

أ. كساب أمينة

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الملخص:

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تغييرات في اتجاهاتها خلال سنوات الألفية الثالثة فبعدما كانت تستحوذ عليها الدول المتقدمة أصبحت تنحاز إلى الدول النامية بنسب متفاوتة نتيجة انتشار العولمة التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية في صيف 2007 التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد موقع العامل الضريبي ضمن محددات جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لهذا قمنا باختيار العامل الضريبي لتحديد مدى تأثيره على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب).

الكلمات المفتاحية: الجاذبية الضريبية، النظام الضريبي، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Résume :

Nous savons que les flux des Investissements directs étranger avaient un changement au cours des années du troisième millénaire, après son acquisition par les pays développés, sont devenus sollicité pour les pays en développement à des degrés divers, en vertu des récents événements qui ont touché la scène économique mondiale, faisant l'objet de cette recherche, afin de tenter d'identifier les facteurs qu'ils attirent les IDE, pour ce la, nous devons choisir le facteur fiscal à mesure de son impact sur l'attractivité de l'investissement direct étranger dans les pays du Maghreb Arabe. (Alger-Tunisie-Maroc).

Mots clés : attractivité fiscale, le système fiscaux, investissement direct étranger.

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً من مظاهر انتشار العولمة الاقتصادية نظرا لزيادة تدفقاته عالمياً. حيث كلما زادت العولمة انتشاراً ساهم ذلك في رفع المزيد من القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية.

ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في توفير التمويلات الضرورية لإقامة مشاريع انتاجية ونقل تكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة. إضافة إلى خلق فرص عمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر مما أدى إلى احتدام التنافس بين هذه الدول لزيادة نصيبها من هذه التدفقات.فعملت على تحرير أسواقها من القيود التي تعيق هذه التدفقات واتبعت سياسات اقتصادية مناسبة لخلق مناخ استثماري جاذب.

إضافة إلى استخدام العديد من الحوافز لجذبه من بينها الحوافز الضريبية والتي أثبتت من طرف عدة دراسات ميدانية في الدول النامية «على أن لها تأثير قليل في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بل كانت لها تأثيرات معاكسة. فعلى سبيل المثال في البرازيل أدى حجم الحوافز الضريبية إلى خسارة في مداخيل الدولة تفوق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي جاء بها، كما تعد الإعفاءات الضريبية في ماليزيا ضخمة بالنسبة للشركات المستهدفة وفي تايلاند المشاريع التي تمسها الحوافز وبها معدلات فائدة مرتفعة حدثت دون حوافز هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يكون للحوافز الضريبية والمالية تأثير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول ذات البيئة الاقتصادية المتشابهة والمتقاربة»[1]

على ذلك يهدف هذا البحث إلى إبراز قدرة الضرائب على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مختارة تنتمي إلى بيئة اقتصادية متشابهة ومتقاربة. لذلك سنقوم بافتراض أن جميع العوامل الأخرى المكونة لمناخ الاستثمار هي ثوابت. هذا من أجل تسهيل خطوات الدراسة وإبراز ما إذا كانت الضرائب عامل أساسي في اتخاذ المستثمرين الأجانب لقرار الاستثمار بدول أخرى. كما نقتصر دراستنا على الجزائر، تونس والمغرب بحكم تقاربها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا دون التطرق إلى ليبيا وموريتانيا.

فمن خلال ما سبق ذكره، يمكن صياغة الاشكالية في السؤال التالي: ما مدى قوة الأنظمة الضريبية المغاربية على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

المحور الأول: أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على إدارة المؤسسة

1. Easson .A, Tax incentives For Foreign Direct investment, Part 1: Recent Trends and Countertrends. Bulletin For international fiscal Documentation, 2001, Vol 55, P 266-274.

بواسطة المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل بنسبة لا تقل عن 10% من رأسمالها، إضافة إلى انشاء وتوسيع مؤسسة أو فروع[1]

لقد تعاظمت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدراً مهماً من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بوسائل التمويل الخارجي أمثال المنح والإعانات والقروض بكثير من المزايا، فقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميزه بالاستقرار في الأزمات المالية (أزمة المكسيك ودول شرق آسيا)، وتمويل غير مكلف فهو لا يولد أقساط أو فوائد كما في حالة القروض، كذلك يترتب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية بأمس الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الاقتصادية[2]

كما يظهر تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا من خلال تقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي ترصد سنويا حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ سجل انتقال التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من1.089.597 مليون دولار سنة 1999 إلى 1.402.680 مليون دولار سنة 2000 بزيادة قدرها 313.966 مليون دولار ما يعادل29%. ثم بدأ في التراجع خلال السنوات الثلاثة الموالية (2001 و2002 و2003) إذ انخفض إلى 572.790 مليون دولار سنة 2003 أي بحوالي النصف عما كانت عليه سنة 2000 ويرجع ذلك إلى استمرار تراجع عمليات الاندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وتباطؤ النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم وتراجع الأسواق العالمية. ليرتفع من جديد خلال السنوات الأربعة الموالية (2004 و2005 و2006 و2007) إذ ارتفع إلى 1.970.940 مليون دولار سنة 2007 وهو مستوى يفوق التدفقات التي حصلت سنة 2000 ذلك راجع إلى تحسن الأداء الاقتصادي العالمي وعودة الزخم النسبي لعمليات الاندماج وتنامي فرص الاستثمار الجديدة. ليعاود الانخفاض مرة ثانية سنتي 2008 و2009 ليصل إلى مستوى 1.744.101 مليون دولار و1.185.030 مليون دولار على الترتيب. يرجع ذلك للتأثيرات التي سببتها الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني سنة 2007. لنسجل ارتفاع طفيف سنة 2010 حيث قدرت الاستثمارات الأجنبية بـ 1.243.671 مليون دولار.

أما سنة 2011 فقد تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متوسط ما سجل قبل الأزمة لتصل إلى 1.5 تريليون دولار على الرغم من الاضطراب الذي شهده الاقتصاد العالمي. غير أنها ظلت أقل بنسبة 23% من الذروة المحققة سنة 2007[3] لتعاود الانخفاض بنسبة 18% أي 1.35 تريليون دولار سنة 2012 نتيجة الهشاشة الاقتصادية العالمية[4]

1. OCDE, Définitions des références détaillées des investissements internationaux, Paris, 1983, P14

2- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص 315.

3 تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012، ص 51.

4 تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013، عرض عام.

كما تتوقع الأونكتاد أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 قريبا من مستواه سنة 2012 وفي حدود أقصاها 1.45 تريليون دولار سنة 2014 و1.8 تريليون دولار سنة 2015[1]

بما أن التدفقات الواردة عالميا من الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات هذه الألفية. ارتأينا دراسة نفس التدفقات المعنية على مستوى الدول النامية. فقد تم اختيار دول معينة من دول المغرب العربي[2]

المحور الثاني: اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي: سيتم التطرق إلى حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول المغرب العربي (كل دولة على حدة) ومن ثم تحديد تقسيم حجم تلك الاستثمارات قطاعياً.

أولا: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي:

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (01) أدناه نحاول تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل بلد من البلدان المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب).

فبالنسبة للمغرب تعتبر أكثر دولة مغاربية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث استقطبت سنة 2003 قيمة 2314 مليون دولار أي نسبة 65,17% من الاستثمارات الموجهة إلى دول المغرب العربي. نتيجة التفاوض الذي قامت به المملكة المغربية مع نادي باريس على مليار فرنك فرنسي من الديون المغربية فتم إلغاء 400 فرنك فرنسي والباقي تم تحويله إلى مساهمات في الشركات المغربية.

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب وتونس للفترة 1999-2012

الوحدة: مليون دولار

الدول	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	292	280	1 108	1065	634	882	1081	1795	1662	2594	2761	2291	2571	1484
التغير السنوي (%)*	_	4-	296	4-	40 -	39	23	66	07 -	56	06	17-	12	42-
المغرب	1364	422	2808	481	2314	895	1654	2449	2805	2487	1952	1304	2568	2836
التغير السنوي (%)*	_	69-	565	82-	381	61-	85	48	14	11-	21-	33-	97	10
تونس	368	779	487	821	584	639	783	3308	1 616	2758	1688	1513	1148	1918
التغير السنوي (%)*	_	112	37-	69	29-	9-	23	322	51-	71	39-	10-	24	67

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، الملحق الإحصائي: FDI inflows, by region and economy, 1999-2012

* التغير السنوي للتدفقات حسب من طرف الباحثة بالاعتماد على نفس معطيات الجدول.

1 المرجع السابق.

2 تم الاقتصار على دراسة الجزائر، تونس والمغرب بحكم تقاربها اقتصاديا، سياسيا وجغرافيا...الخ.

لتنخفض تلك الاستثمارات إلى 895 مليون دولار سنة 2004 وتعاود الارتفاع سنة 2005 أين استقطبت 1654 مليون دولار مما جعل المغرب تفرض نفسها(1) كأول بلد يستقطب الاستثمارات على مستوى دول المغرب العربي ورابع بلد على الصعيد الإفريقي.كما أفادت الوكالة الفرنسية للاستثمارات الخارجية أن المغرب حصل على أكبر حجم من التدفقات الاستثمارية المباشرة الموجهة إلى دول شمال إفريقيا والتي بلغت 12 بليون يورو حصلت الرباط على نصفها، فيما حصلت تونس على 3,8 بليون يورو والجزائر على 2,3 بليون يورو.(2) لقد كان ذلك نتيجة قيام اتصالات المغرب** (Maroc Telecom) ببيع 16% من رأسمالها إلى فيفاندي يونيفرسال* ** (vivendi Universel) إضافة إلى خوصصة المصانع الأربع المهمة في إنتاج السكر.

خلال سنتي 2006 و2007 نسجل زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استقطبت المملكة المغربية قيمة 2449 مليون دولار و2805 مليون دولار على التوالي مقابل متوسط سنوي في الفترة 1997-2004 قدره 1,27 مليون دولار. نتيجة عمليات الخوصصة التي عرفتها المنطقة.

ابتداءً من سنة 2008 نسجل بداية تنازل تلك الاستثمارات نتيجة تأثرها بالأزمة المالية والائتمانية المندلعة في صيف 2007 كونها تتعامل مع أغلب الدول الأوروبية.كما استمر ذلك الانخفاض إلى غاية سنة 2010 حيث قدرت بـ 1304 مليون دولار نتيجة تواصل تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي انبثقت عنها أزمة الديون السيادية. أما سنة 2011 فقد سجلت تلك التدفقات قفزة نوعية حيث أنها حققت زيادة قدرها 97% عن سنة 2010، وسنة 2012 كذلك حققت زيادة قدرها 10% عن سنة 2011.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس تبقى ضعيفة فلم تتعدى 3314 مليون دولار لمدة خمس سنوات (من 2001 إلى 2005). ذلك بالرغم من أن هذا البلد يعتبر أول البلدان المغاربية السباقة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. لكن سرعان ما فاقت تلك الاستثمارات حاجز المليون دولار ابتداءً من سنة 2006 أين سجلت قيمة 3308 مليون دولار نتيجة عمليات الخوصصة التي مست قطاع الاتصالات. مقابل 639 مليون دولار سنة 2004 والتي ارتفعت بنسبة 23% أي 783 مليون دولار سنة 2005 نتيجة زيادة بيع المؤسسات التونسية للمستثمرين الأجانب خاصة المنتمية لقطاع البنوك» حيث قام البنك التجاري وفاء المغربي بشراء حصة تبلغ 33% من رأسمال المؤسسة المالية التونسية بنك الجنوب (**Banque du sud**)»[5].

كما أن سنة 2008 استقطبت قيمة 2758 مليون دولار مقابل 1616 مليون دولار سنة 2007 نتيجة عملية بيع 60% من رأس مال البنك التونسي الكويتي بـ 30 مليون دينار نصفها من نصيب تونس. وسنتي 2009 و2010 نسجل انخفاض في قيمة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت 1688 مليون دولار و1513 مليون دولار على التوالي. نتيجة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للاقتصاد التونسي والذي تجرى معه 75% من مبادلاتها التجارية. غير أن الاتحاد الأوروبي عرف أزمة شديدة تعرف بأزمة الديون السيادية. أما سنتي 2011 و2012 فقد سجلت زيادة على مستوى التدفقات محل الدراسة بنسبة 24% و67% على التوالي.

1 www.mhu-gov.ma consulté le : 12/06/2013 à 18 :40

2 www.albawaba.com/ar consulté le: 162013-05- à 13 :53

أما إذا نظرنا إلى حجم التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الجزائر نجدها ضعيفة مقارنة مع تونس والمغرب. فقد استقطبت 1108 مليون دولار سنة 2001 أي بزيادة 296% مقارنة بسنة 2000 وذلك نتيجة البدء في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي لسنة 2001 واعتماد جملة من التحفيزات والمزايا للمستثمرين من خلال مراجعة وتعديل قانون الاستثمار لسنة 1993 المعدل والمتمم بالأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

كما أن تلك التدفقات محل الدراسة تسجل قيمة تتجاوز عتبة المليار دولار في أغلب سنوات الدراسة ماعدا ثلاث سنوات 2000،2003 و2004. حيث تم تسجيل سنة 2005 مبلغ 1081 مليون دولار ما يعادل زيادة بنسبة 23% مقارنة بسنة 2004 أين سجلت مبلغ 882 مليون دولار نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي من خلال تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الثاني. ابتداءً من 2006 نسجل تواصل زيادة تلك التدفقات فقد تم تسجيل 1795 مليون دولار أي زيادة بنسبة 66% مقارنة بسنة 2005 نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط. أما سنة 2010 تسجل تلك التدفقات انخفاض بنسبة 17% مقارنة بسنة 2009 التي سجلت تدفقات بقيمة 2761 مليون دولار جراء تزايد استثمارات الشركات العالمية في القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية. وزيادة بنسبة 12% سنة 2011 مقارنة بسنة 2010. أما سنة 2012 فقد سجلت انخفاض بنسبة 42% مقارنة بسنة 2011 نتيجة تراجع سعر البرميل النفط.

وعليه يحتل المغرب المرتبة الأولى في استحواذه على أكبر عدد من المشاريع إذ بلغ عددها سنة 2006، 159 مشروعاً مقابل 102 مشروع للجزائر و46 مشروعا لتونس.

ثانيا: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المغرب العربي قطاعيا

لتحديد تمركز تلك الاستثمارات، سوف نتطرق إلى التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات في كل دولة على حدة.

1-بالنسبة للمغرب:

بالنظر إلى الجدول رقم (01) (الملحق الاحصائي) نجد أن حصة قطاع الاتصالات عرفت انخفاضا حاداً سنة 2002 حيث سجلت تدفقات استثمارية بنسبة 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة بعدما كانت تقدر بـنسبة 6.88% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2001. ومن ثم عرفت ارتفاعاً سنة 2003 حيث تم تسجيل نسبة 0.15% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة لتستمر تلك الاستثمارات محل الدراسة في الارتفاع سنة 2004 إلى نسبة 0.16% أما سنة 2005 فتم تسجيل أكبر حجم من هذه التدفقات قدر بـنسبة 3.32% من الناتج المحلي الاجمالي.

بعد ذلك بدأت تلك التدفقات في الانخفاض لتسجل سنة 2008 ما يقدر بـ 230.1 مليون درهم مغربي ما يعادل 0,033% من الناتج الداخلي الخام ومن ثم لتعاود الارتفاع سنتي 2009 و2010 حيث

بلغت 0,7% و1,35% من الناتج الداخلي الخام على التوالي. ترجع تلك التغيرات إلى عمليات الخوصصة التي خصت شركة اتصالات المغرب (**Maroc Telecom**) والتي استمرت إلى غاية سنة 2004.أما بالنسبة لحصة القطاع الصناعي هي الأخرى عرفت حجماً مهماً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة عمليات الخوصصة التي مست العديد من شركات هذا القطاع. حيث بلغت تدفقات سنة 2003 ما يقدر بـ 18791.2 مليون درهم مغربي أي نسبة 80,8% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنفس السنة أي نسبة 4.5% من الناتج المحلي الاجمالي. لتسجل انخفاض سنتي 2004 و2005 إلى نسبة 0.4% و0.6% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي. أما سنة 2006 نسجل عودة الزخم النسبي لهذا القطاع حيث سجلت ما قيمته 8972.6 مليون درهم مغربي أي 1.54% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة عمليات الخوصصة التي عرفها هذا القطاع حيث كان للشركات الفرنسية حضور أوسع. أما خلال الفترة (2007-2010) كانت حصة التدفقات من هذا القطاع تتراوح بين 6% و11%.

قطاع الخدمات ممثلا بقطاع العقارات والسياحة عرف هو الآخر تدفقات مهمة مست أنشطة الفندقة والنقل. فبالنسبة للعقارات فقد عرفت تدفقاتها نسبة تتراوح بين 7% و33% خلال الفترة (2001-2010) كما بلغ متوسط النسبة المئوية للفترة 18,48% وهذا بدوره أدى إلى انتعاش السياحة في المغرب فقد بلغ متوسط النسبة المئوية للفترة محل الدراسة 14,01% نتيجة تنفيذ خطة المخطط الأزرق**** (Plan Azur).

شهد القطاع البنكي في المغرب تدفقات مهمة سنوات 2004 و2008 و2009 و2010 نتيجة خوصصة أكبر المؤسسات البنكية والتأمين ذلك من خلال الاستحواذ على البنك المغربي للتجارة الخارجي* **** BMCE واستحواذ Crédit Mutuel خلال عام 2005 على حصة 10% من رأس مال مؤسسة التأمين المغربية RMA Watanya.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ هيمنة قطاع الاتصالات بمتوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ21,80% ثم يليه قطاع الصناعة بمتوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ20,77% ثم القطاع العقاري بمتوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ 18,48% وحصل قطاع السياحة على متوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ 14,01% أما قطاع البنوك فقد حصل على متوسط نسبة مئوية للفترة (2001-2010) تقدر بـ 8,46%.

2-بالنسبة لتونس:

من خلال الجدول رقم (02) في الملحق الإحصائي نلاحظ هيمنة قطاع الطاقة على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع سنة 2001 ما يقدر بـ 327.3 مليون دينار تونسي أي ما يعادل نسبة 46,75% من مجموع الاستثمارات الواردة في نفس السنة. لترتفع إلى 427.5 مليون دينار تونسي سنة 2002 أي بنسبة تعادل 36,62% من مجموع الاستثمارات.أما سنتي 2003 و2004 نسجل انخفاض في قيمة التدفقات الاستثمارية الواردة من نفس القطاع حيث قدرت بـ315.9 مليون دينار تونسي و274.1 مليون دينار تونسي أي بنسبة 42,01% و34,43% على التوالي.

ابتداءً من سنة 2005 نسجل عودة ارتفاع التدفقات الاستثمارية حيث أنها سجلت نسبة تقارب 70% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى الفترة (2007-2011) ذلك نتيجة مجموعة التحفيزات التي أقرتها تونس في مجال الطاقة سنة 2000 بحيث بدأ العمل بالقانون الجديد للطاقة الذي يخفض الضرائب للمستثمرين الأجانب من 75% إلى 50%.

يأتي قطاع الصناعة المعملية في المرتبة الثانية إذ تحقق نسبة نمو تتراوح بين 17% و39% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس على مستوى فترة الدراسة بمتوسط نسبة مئوية للفترة 26,3%. « كونه يتمتع بقدرات إنتاجية عالية فلقد رتبت تونس من قبل المنتدى العالمي دافوس 2007 في المرتبة 29 فيما يخص القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في العالم ضمن 128 دولة».[01]

كما استحوذ على قطاع الصناعة المعملية قطاع الميكانيك-الالكتريك والالكترونيك (**Mecanic electric et electronic**) خلال الفترة 2006-2012 بمتوسط قيمة تقارب 150.26 مليون دينار تونسي. ومن ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بمتوسط نسبة مئوية لفترة الدراسة 21,52%.

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ هيمنة قطاع الطاقة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ يستحوذ على نسبة تفوق 55% ويليه قطاع الصناعة المعملية بنسبة تقارب 26% ومن ثم يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثالثة بنسبة 21,52% ثم قطاع السياحة في المرتبة الرابعة وأخيراً قطاع الفلاحة الذي لم تتعدى نسبة الاستثمارات المتواجدة به نسبة 1,27%.

3-بالنسبة للجزائر:

بالنظر للشكل رقم(01) أدناه نلاحظ أن حصة قطاع الصناعة هيمنت على أغلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة (2002-2010) حيث استحوذت على نسبة 38,62% نتيجة الانتعاش الذي عرفه القطاع في الصناعة الميكانيكية والغذائية «كإعلان شركة دانون الفرنسية عن فتح مصنع لإنتاج البسكويت في منطقة الرغاية، إضافة إلى الشركة السعودية **savola** المتخصصة في الصناعة الغذائية والتي فتحت مصنع لإنتاج الزيت الغذائي ابتداءً من سنة 2007»[11]. إضافة الى صناعة الحديد والصلب.

الشكل رقم(01): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2002-2010)

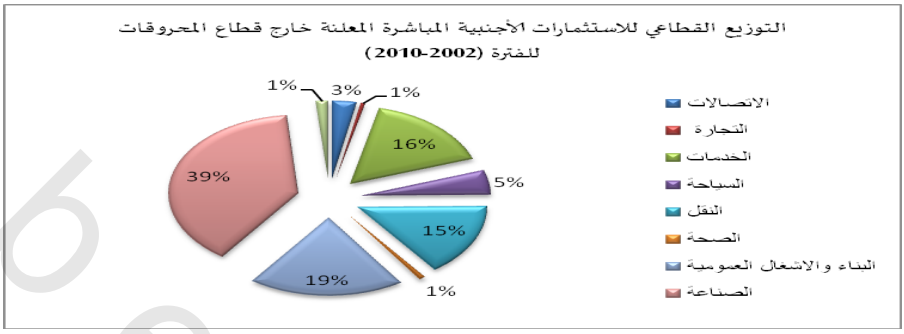

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.

ومن ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة حيث استحوذ على نسبة 19,34% خلال الفترة (2002-2010) نتيجة إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي ممثلا في مشروع الطريق السيار شرق-غرب ومشروع بناء مليون وحدة سكنية. يليه قطاع الخدمات بنسبة 16,15% خلال الفترة (2002-2010).

أما بالنسبة لحصة قطاع الفلاحة والصيد وقطاع السياحة وقطاع الاتصالات من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نجدها جد ضئيلة طيلة فترة الدراسة. حيث أن قطاع الفلاحة والصيد استحوذ على نسبة 1,42% بالرغم من أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، إضافة إلى أن قطاع السياحة استحوذ على نسبة 5,05% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة بالرغم من أن الدولة الجزائرية وضعت تحفيزات ضريبية لتشجيع هذا القطاع.

وعليه نستنتج أن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات هي محتشمة وضئيلة.إضافة إلى اقتصار تطورها في قطاعات محددة دون الأخرى ممثلة في القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي وقطاع البناء والأشغال العمومية.

أخيراً يمكننا استخلاص أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المغرب العربي مازالت دون المستوى المطلوب نظراً لمختلف الامكانات الهائلة المتوفر عليها. حيث تركزت في عدد قليل ومحدود من القطاعات الاقتصادية. ففي الجزائر تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية حيث تعتبر أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لتونس نجد قطاعات الطاقة، الصناعة المعملية والخدمات والسياحة من أكبر القطاعات استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المغرب فتمثلت أهم هذه القطاعات في الصناعة، السياحة، العقارات والبنوك.

المحور الثالث: العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يكتسب مناخ الاستثمار أهمية نابعة من أثره على جلب أو طرد الاستثمارات الوطنية والأجنبية. كون أن هذا الأخير يشتمل على جميع الجوانب الضرورية لنجاح الاستثمارات. « حيث يتضمن مناخ الاستثمار بعدين أساسين في الدول المضيفة حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يتعلق الأول بمختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقوانين الاستثمار، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته والاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية ويتعلق الثاني بسمعة الدولة ونوعية الحياة ومستوى الاستثمار بتقديم الحوافز المالية والتمويلية»[21].

وعليه يمكن توضيح تلك العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال العوامل الآتية:

أولا: العوامل الجاذبة الاقتصادية:

وتمثل مجموعة عناصر تدل على أداء الاقتصاد الوطني والمتمثلة في:

1-استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية: تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط العمل والتأمين، والشفافية في المعاملات المالية. فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة (الخوصصة) يكون عاملاً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر. فتغير القوانين عشوائيا وبدون مبرر يعتبر مؤشراً على عدم استقرار النظام الاقتصادي[31].

2-درجة الانفتاح الإقتصادي: والمقصود منها التعامل مع العالم الخارجي يستوجب عدم وجود قيود لحركة التبادل التجاري. فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دّل ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري والعكس صحيح.

3-توفر البنية الأساسية: تتمثل في شبكات النقل وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات الطاقة. فهي تعتبر محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي للدول المضيفة حيث أنها تسهم في تخفيض تكلفة العمال للمستثمر ومن ثم ترفع معدل عائد الاستثمار.

4-حجم السوق واحتمالات النمو: من المقاييس المستخدم لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان. فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشر للطلب الجاري، أما الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق أي لاحتمالاته المستقبلية. فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5-قوة الاقتصاد المحلي ونموه: لقياس قوة اقتصاد ما يجب الأخذ بعين الاعتبار مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد؛ ومدى كفاءة الجهاز المالي والمصرفي إضافة إلى حجم ونوعية الخدمات التي يقدمها؛ مستوى التقدم التكنولوجي؛ درجة المنافسة داخل السوق المحلية؛ قدرة مواجهة المنافسة الخارجية وغيرها[41]. فتوفر هذه العوامل يجعل من الاقتصاد ينمو وهو بدوره يساعد المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

6-معدل التضخم: إن انخفاض تكاليف الانتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج. فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الانتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى. وعليه معدلات التضخم تساعد على جذب الاستثمارات[51].

7-درجة مخاطر الاستثمار: تختلف مخاطر الاستثمار من بلد آخر، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار الأقل مخاطرة. لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار وكلما ارتفعت ساهمت في تنفير المستثمرين الأجانب خاصة.

ثانيا: العوامل الجاذبة السياسية: أوضحت دراسة **Basi** سنة 1963 أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية. ودراسة **Pertrochilas** سنة 1984 في اليونان للفترة (1955_1978) وأعمال **Schneider** وFrey التي شملت 54 دولة نامية.[61]

كما يعتبر الاستقرار السياسي ضمان الحفاظ على رأس مال المستثمر الأجنبي وعدم تعرضه إلى مختلف المخاطر السياسية.

ثالثا: العوامل القانونية والتنظيمية: تلعب العوامل القانونية والتنظيمية دوراً مهماً لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى. فهو يمثل الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار. كما يجب أن يشتمل الجانب القانوني على التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، ومنع الاحتكار ودعم المنافسة ومحاربة القطاع الموازي وقوانين الشركات والخصخصة، وقوانين التجارة ورأس المال.

1-الحوافز الضريبية والمالية: تقوم العديد من الدول بتقديم حزمة من الحوافز الضريبية والمالية بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. والمتمثلة فيما يلي:

- وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛
- الاعفاءات الجمركية للواردات من الأجهزة والمعدات؛
- تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء والغاز؛
- منح قروض منخفضة لتمويل مشاريع الاستثمار الأجنبي.

المحور الرابع: الجاذبية الضريبية في دول المغرب العربي

لتحديد مدى جاذبية الضرائب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) سنقوم بمقارنة الأنظمة الضريبية المغاربية للدول المختارة، ذلك بالتركيز على الضرائب الأساسية لكل نموذج ضريبي؛ متمثلة في ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة. كون أن البلدان المختارة للدراسة كلها عرفت إصلاحات جبائية معمقة مما جعلها تتسم بخصائص تكاد تكون متقاربة وبهيكلة تكاد تكون نفسها في كل هذه الدول. كما أنها تشترك في سعيها لنفس الأهداف وإتباعها قواعد تقنية متشابهة، واعتمادها أدوات حديثة في تحديد الأوعية الضريبية وطرق التصفية والتحصيل والمراقبة الجبائية. لكن تبقى المشكلة في كيفيات استعمال هذه الأدوات الحديثة.

الجدول رقم(02): مقارنة الضرائب الأساسية للنظام الضريبي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)

البلدان	ضريبة الدخل* (%)	ضريبة الشركات (%)	ضريبة القيمة المضافة (%)
الجزائر	35	19 و25	7 و17
تونس	35	10 و35	6 و10 و18 و29
المغرب	38	17,5 و30 و37	7 و10 و14 و20
متوسط دول OCDE			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الأنظمة الضريبية المغاربية للجزائر، تونس والمغرب.

*ضريبة الدخل تمثل أقصى نسبة معتمدة.

أولا: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين: بالنظر للجدول رقم(02) أعلاه نلاحظ أن أقصى النسب الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين في الدول الثلاثة المختارة تتراوح بين 35% و38%، فنجدها متطابقة في الجزائر وتونس ومتقاربة مع المغرب. إضافة لذلك إن عدد شرائح الدخل المعتمدة هي الأخرى متقاربة فبالنسبة للجزائر لها أربع شرائح وستة شرائح بالنسبة لتونس والمغرب. أما بالنسبة للحدود الدنيا المعفاة من ضريبة الدخل نجدها كلها تصب في طريق تدعيم وإعفاء الفئات المحرومة الشبابية المستفيدة من برامج تنموية خاصة بالإضافة إلى المهن الحرفية الفلاحية والمهن الصغيرة. أي أنها تختلف حسب طبيعة ومستوى المعيشة في كل بلد مغاربي.

عند مقارنة ضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في دول المغرب العربي ودول OCDE نجدها متقاربة نوعا، فعلى سبيل المثال نأخذ فرنسا هي تطبق معدل 41% كأقصى نسبة ضريبية، إضافة إلى اعتمادها خمسة شرائح.

ثانيا: الضريبة على الشركات: بالنسبة لهذا النوع من الضرائب فان تطبيقه في الدول المغاربية المختارة (الجزائر، تونس والمغرب) يتطلب نفس التقنيات في تحديد الربح الخاضع للضريبة مع اختلاف طفيف في الأعباء القابلة للاقتطاع[17]. أما من حيث المعدلات المطبقة فنجدها كما تظهر في الجدول رقم (02) أعلاه أنها متقاربة فيما بينها على مستوى الدول الثلاثة وهي تتراوح بين 25% و37%.

لكن ما يلفت الانتباه أن المغرب تعتمد عدة معدلات لضريبة الشركات فنجد معدل عام يقدر بـ 30% ومعدل خاص بمنطقة التبادل الحر الواقعة بطنجة يقدر بـ 17,5% بغية ترقية وتحفيز المؤسسات والنشاطات بهذه المنطقة. ومعدل آخر محدد يقدر بـ 37% وهو يتعلق بمؤسسات القرض-بنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير وشركات التأمين وإعادة التأمين وشركات القرض-الايجاري.

بينما الجزائر وتونس تعتمدان معدلين الأول (المعدل الخاص) ويطبق على المؤسسات التي ترغب الدولة في ترقيتها، أما المعدل الثاني وهو المعدل العام.

عند مقارنة تلك المعدلات المطبقة في دول المغرب العربي مع دول OCDE نجدها متقاربة نوعا ما، مثلا: ألمانيا تطبق معدل 37% وبلجيكا تطبق معدل 33,99% واسبانيا تطبق معدل 35% أما لكسمبورغ 29,25% وفرنسا تطبق معدل 35,43%. لكنها تختلف من حيث تطبيق عدد المعدلات فدول OCDE تطبق معدل ضريبة على أرباح الشركات واحد عام عكس دول المغرب العربي التي تطبق من معدلين فأكثر بهدف تشجيع الاستثمارات.

وعليه نستنتج أن الدول المغاربية المختارة (الجزائر، تونس والمغرب) متقاربة نوعا ما مع دول OCDE، كما أنها تقدم إعفاءات بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي بدورها تقوم بتشجيع الاستثمارات في مناطق معينة. غير أن النظام الضريبي المغربي يتميز بكثرة منح هذه الاعفاءات.

ثالثا: الرسم على القيمة المضافة: بالنظر للجدول رقم(02) أعلاه نلاحظ أن النظاميين الجبائيين المغربي والتونسي يتعاملان بأربع معدلات. فبالنسبة لتونس تعتمد أربع معدلات للأداء على القيمة المضافة بمعدل مخفض 6% قصد تشجيع الصناعات التقليدية والفلاحة ومعدل 29% يخص المنتجات الكمالية ومعدل 10% خاص بقطاع السياحة ونقل البضائع، مواد التجهيزات...الخ. ومعدل 18% معدل عادي يشمل ميدانه قائمة لمختلف المواد منها: اللحوم والكتب والطوابع البريدية...الخ.

بخصوص النظام الجبائي المغربي فانه يعتمد أربع معدلات أدناها 7% معدل مخفض يتعلق بالمواد واسعة الاستهلاك، 10% معدل مخفض آخر خاص بقطاعات الفندقة والمطاعم، 14% معدل خاص بالأشغال العقارية، القطاع البنكي وعمليات النقل، خدمات الكهرباء...الخ، 20% معدل عادي يطبق على جميع العمليات الأخرى.

أما بالنسبة للنظام الجبائي الجزائري فهو يأخذ بمعدلين اثنين فقط هما: 7% المعدل المخفض الخاص بالمواد واسعة الاستهلاك، و17% المعدل العادي وهو تقريبا نفس ما يطبق في ألمانيا: معدل مخفض 7% يخص بعض المواد الغذائية والماء، إضافة إلى معدات المعوقين. و19% يخص قطاع التأمينات، الخدمات والسكن، إضافة إلى الكهرباء والغاز والالكترونيات...الخ. وفترة تقادمها أربعة سنوات.

إضافة لذلك فإن فترة تقادم ضريبة القيمة المضافة تتراوح بين أربع سنوات لكل من الجزائر والمغرب وثلاث سنوات لتونس. فهي متقاربة نوعا ما.

بخصوص الاعفاء من ضريبة القيمة المضافة في الدول المغاربية فنجد طبيعتها تتباين بين اعفاءات ذات طابع اجتماعي وثقافي واقتصادي. إضافة إلى تباين عدد تلك الاعفاءات فيما بين الدول المختارة للدراسة كالآتي:

بالنسبة للجزائر: تتمثل مختلف الاعفاءات من ضريبة القيمة المضافة فيما يلي[18]:

- المواد الأساسية الأولية، الأدوية، السيارات ذات المنفعة والمقتناة كل 5 سنوات من طرف معطوبي حرب التحرير والذين يتجاوز عجزهم 60%؛
- الملزمين الصغار الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 50.000دج بالنسبة للخدمات، 80.000دج بالنسبة للملزمين الآخرين؛
- التظاهرات الثقافية والفنية والرياضية، العروض المسرحية ومشاهد البالي؛
- الورش البحرية والأشغال المتعلقة بتربية الأسماك، إضافة إلى التجهيزات الخاصة بشركة سوناطراك؛
- استيراد تجهيزات صناعية في إطار المقايضة، الحلي المصنوعة من المعادن النفيسة.
- بالنسبة لتونس: تتمثل مختلف الاعفاءات ممن ضريبة القيمة المضافة فيما يلي:91
- المواد الأساسية الأولية، مستغلو حمام الرشاشات، عمليات نقل المعاقين، صناعة سيارات النقل للمعاقين، اضافة إلى عمليات كراء الدور المفروشة للطلبة،
- استيراد وصنع المنتجات الرياضية،
- عمليات تسخين الماء باستعمال الطاقة الشمسية،
- استيراد وإنتاج وبيع الورق الخاص بطباعة الجرائد والورق الخاص بوكالة الأنباء التونسية،
- المواصلات الهاتفية وأعمال البث الإذاعي من طرف الشبكة العمومية،
- الورش البحرية، استيراد المعدات البحرية، استيراد اللوازم والتجهيزات التي لا توجد بتونس والمستعملة في الصناعة التقليدية، تصفية وتلفيف الزيوت النباتية الخاصة بغذاء الإنسان،
- استيراد وصنع وبيع العناصر التي تدخل في صنع محطات السقي بالنفط، اضافة إلى استيراد وبيع التجهيزات الخاصة بالتنقيب على النفط،
- اللوازم الفلاحية بصفة عامة، الخدمات المنجزة من طرف الخواص لصالح الفلاحين،
- الأشغال المنجزة من طرف وكالات الأسفار والفنادق.
- بالنسبة للمغرب: تتمثل مختلف الاعفاءات ممن ضريبة القيمة المضافة فيما يلي:02
- المواد الأساسية الأولية كالحليب، والخبز، البيوع والخدمات التي يقوم بها صغار الصناع الذين لا يفوق رقم أعمالهم السنوي 180.000 درهم؛
- عمليات القرض العقاري والقرض المتعلق بالسكن الاقتصادي؛
- الورق الخاص بطباعة الجرائد، الدخول المتعلقة بالعروض السينمائية؛
- الورش البحرية؛
- إعفاءات مع الاستفادة من حق الخصم للمنتجات المسلمة والخدمات المقدمة من طرف الخاضعين لأجل التصدير، إضافة إلى البضائع والأشياء الجارية عليها الأنظمة الجمركية بالمغرب؛
- عمليات كراء القرى السياحية والفنادق.

وعليه الأنظمة الضريبية المغاربية تتميز بكثرة الاعفاءات الممنوحة لقطاعات معينة. إضافة إلى انفراد النظام الجبائي التونسي في منح الاعفاء لاستعمالات الطاقة الشمسية. كما أن المغرب وتونس تقوما بتشجيع السياحة فعلى الجزائر اتباع نفس الشيء الذي عملا به.

الخاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه توصلنا إلى:

- ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات الألفية الثالثة، فقد احتلت المغرب المرتبة الأولى مغاربيا من حيث استقطابها للاستثمار محل الدراسة ومن ثم تأتي تونس وبعدها الجزائر.
- إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المغرب العربي مازالت دون المستوى المطلوب نظراً لمختلف الامكانات الهائلة المتوفر عليها. حيث تركزت في عدد قليل ومحدود من القطاعات الاقتصادية. ففي الجزائر تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاعات الطاقة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية حيث تعتبر أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة لتونس نجد قطاعات الطاقة، الصناعة المعملية والخدمات والسياحة من أكبر القطاعات استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المغرب فتمثلت أهم هذه القطاعات في الصناعة، السياحة، العقارات والبنوك.
- تعتبر الأنظمة الضريبية المغاربية جد متطابقة إضافة الى تميزها بكثرة الاعفاءات الممنوحة لقطاعات معينة مع وجود بعض الفروقات التقنية الجبائية اليسيرة والتي بدورها تفسر لنا تلك التباينات الطفيفة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعليه تعد الحوافز الضريبية عنصراً ثانوياً في تحديد جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي. فيجب الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى أهم للقيام بالدراسة فالمستثمر الأجنبي تعوقه معوقات أخرى لاتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما.

الملاحق الاحصائية:

جدول رقم(01): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: مليون درهم مغربي

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاتصالات	7. 26 376	425.7	618.7	717.7	15 311.1	27.4	3 086.9	230.1	5 340.7	10 284.3
العقارات	810.7	1 824.9	1 685.0	2 039.6	2. 2 422	4 116.8	7 590.8	9 152.0	5 554.6	7 406.1
البنك	6, 165	64,4	56,3	1 524,9	0, 44	1 463,7	1 823,7	4 959,6	6 444,8	4 168,0
الصناعة	2 264,3	1 176,1	18 791,2	1 796,1	2 734,8	8 972,6	3 314,4	1 784,0	2 724,9	3 341,0
السياحة	332,4	408,6	186,2	1 430,8	3 080,9	7 828,3	12 421,7	5 674,9	2 872,7	3 310,6
متنوعة	2 536,4	1 976,1	1 919,5	1 975,6	3 114,9	3 661,4	9 721,5	6 162,4	312 2	3 816,8
المجموع	32 486,1	5 875,8	23 256,9	9 484,7	26 707,9	26 070,2	37 959,0	27 963,0	25 249,7	32 326,8

Source :http://www.oc.gov.ma/portal/flux_invEtranger_secteur.php consulté le: 11/05/2013 à 10 :52

جدول رقم(02): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة 2001-2012

الوحدة: مليون دينار تونسي

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصناعة المعملية	251	255.4	282.6	311.8	374.9	347.4	485.7	641.6	771.6	573.6	330.6	531.6
الطاقة	327 .3	427.5	315.9	274.1	385.8	940.3	1359.0	1933.9	1233.5	1317.1	1063.41	1378.1
السياحة والعقارات	97.2	21.9	18.8	22.1	16.8	18.3	72.0	198.6	85.5	95.0	22.9	77.0
الفلاحة	8.9	10.51	04	10	7.1	14.1	7.7	20.1	16.9	2.8	2.3	4.6
خدمات وقطاعات أخرى	15.6	452.0	130.60	177.9	231.3	3082.8	146.4	604.5	171.2	176.5	196.7	1004.8
المجموع	700	1167.31	751.9	795.9	1015.9	4402.9	2070.9	3398.7	2278.7	2615 .0	1615.9	2996.1

Source : http://www.investintunisia.tn/site/en/article.php?id_article=841 consulté : 10/05/2013 à 22 :52

المراجع:

** شركة اتصالات المغرب هي شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة، أنشئت سنة 1998 إثر فصل القطاعين «البريد والاتصالات». وتتولى شركة «اتصالات المغرب» المهام المنصوص عليها في القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، وعلى الخصوص: توفير الخدمة الأساسية؛ وإحداث أو استغلال واحدة أو أكثر من الشبكات العامة للمواصلات أو هما معا.كما تتمتع شركة اتصالات المغرب بحقوق استخدام الترددات الراديو كهربائية المتعلقة باستغلال الشبكات والخدمات.

*** فيفاندي يونيفرسال هي واحدة من المجموعات الأولى في عالم وسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية.

-ANIMA, Guide investir dans la région MEDA, Note et étude n°22, Avril 2007, P6.

**** الخطة الزرقاء هي خطة أطلقها المغرب لاستقطاب 10 مليون سائح بحلول عام 2013. وتتضمن هذه الخطة بناء ستة منتجعات.

***** البنك المغربي للتجارة الخارجي هو بنك مغربي، تأسس سنة 1959 ويُعد من أعرق البنوك المغربية.

[10]- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لسنة 2007 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، أكتوبر 2007. متاح على الرابط: www.weforum.org

[11] - المرصد الأوروبي لمشاريع الاستثمار (ANIMA) :.متاح على الخط: www.anima.org 2013/06/consulté le : 12 à 16 :50.

[12]- زايري بلقاسم، زيدان محمد، مداخلة بعنوان" الحكم الراشد ونوعية المؤسسات، هل هي المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي؟"، الملتقى العلمي الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس(الجزائر)، 22-23 أكتوبر 2007، ص 02.

[13]- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تقييمها – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2012/10، ص 102.

[14]- خير قدور، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 88.

[15] - سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص 66.

[16] - صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، 2000-2001، ص 54 و55.

[17] - عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبة إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2005، ص 148.

[18]- المديرية العامة للضرائب، قوانين جبائية، طبعة 2012، ص 173.(المادة 8 معدلة بموجب المادة 15 من ق م ت لسنة 2009).

[19]- بوعزة عبد القادر، أثر التنسيق الجبائي على التنافسية الجبائية في إطار الاتفاقيات الجبائية المغاربية دراسة حالة: الجزائر، المغرب وتونس، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، مقدمة للمدرسة العليا للتجارة-الجزائر، 2006-2009، ص 187.

[20]- نفس المرجع.

obeikan.com